زاوية
شـــاي وسياســـة

حسين التميمي

في المكان سر لا يحتمل البوح أو الكتمان ، في المكان لغة تطل عليك بغير قول أو بيان يكفيك أن تكون في زاوية ما من حيز المرأى ، حتى تهادنك الأشياء وتهادنها ، يكفيك أن تدرك الإيقاع الذي تتساقط به قطرات السائل الأصفر في قاع (الاستكان) كي تستكين روحك وتتهيأ لد (صحيان أو النسيان) .

هنا جنة (أبو ثامر) ، من عرف جفرة الدخول اليها باء بحسن المآب ومن لم يعرف فقد باء بشرب الشاي ومضى الى غير إياب .

سحنته ترقى بك الى طيبة تفتقدها ، فأنت لا تشرب الشاي هنا بقدر ما تتشربك الأشياء وتغدو في غير حاجة الى الكلام ، مرة سألته: مارأيك بصدام . فلم يجب و سألته مرة أخرى بعد سقوط الصنم فقال : حين يغلي ابريق الشاي تتصاعد الوريقات التي ابتلت بعد طول جفاف ، تتعارك فيما بينها تتدافع في طلب الظهور عائمة في غير حساب لرفيقاتها من الوريقات الأخر ، لكن بعد أن تنطفئ النار تتهادى الوريقات المتصارعة الى الأسفل ، ويصفو أمام عيني سطح عسلي له عبق مدوخ . قلت : إذاً أنت تنتمي أو تؤيد هذا السطح الرائق الجميل . قال : نعم ، وفي ذلك اليوم فقط سأقول تغير النظام .

اتصل بي عادل ، وهو صديق تغرب في المنفى اعواماً طوالاً مضت ، سألته الى ماذا تشتاق أو ماذا تفعل لو عدت الآن الى العراق ، قال : (استكانة) شاي من يد (أبو ثامر) تكفيني كي أشعر حقا بأني عدت الى الوطن الحبيب . ومثله الكثير من الأصدقاء –ممن لم يغادروا الوطن –فهم يصحون على شاي هذا الرجل وكأنه إكسير أدمنوا احتساءه صباح كل يوم ، وإذا حدث ولم يأت فإن يومهم هذا يبقى ناقصا ومرتبكا ، صدقا أقول . قد توقفت كثيرا عند هذه المشاهد ، وغالبا ما أشاكس هؤلاء مدعيا بأنني أمتلك مناعة ضد هذا الإدمان الجميل لكن مع تقادم ساعات النهار أشعر بأنني حقا أحتاج إلى جرعة من الشاي كي أواصل عملي بغير قلق أو إحساس بوجود نقص ما في مفردات اليوم برمته .

ولعل حكايتي هذه لها مثيلاتها في مدن وأماكن أخرى قد تختلف في بعض التفاصيل ، لكنها في النهاية تصل الى النتائج ذاتها. أذكر مرة أنني قلت لأبي ثامر ممازحا : الشاي الذي تصنعه يسهم في ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية ، فزبائنك من كل الطوائف وفيهم الكردي والتركماني وفيهم المسلم والمسيحي ، أرى أن تؤسس حزبا جديدا وتدعوه (حزب الشاي الوطني الموحد).

من أجل دستور يقر تشريعاً وممارسة حقوق المرأة كاملة غير منقوصة

كاظم حبيب

وبرغم النجاحات البسيطة والمهمة التي تحققت للمرأة العراقية في عهد حكم عبد الكريم قاسم، فأنها سرعان ما تبخرت وتحولت ضدها في فترة الدكتاتور صدام حسين الذي دفع بالمرأة إلى هامش الحياة وقزمها سياساً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، برغم أنها لم تسكت وبذلت الكثير للتخلص من هذا الوضع المزري وناضلت مع الرجل في هذا الصدد. والمرأة في العراق تواجه ثلاث معضلات، وأعني بها:

١- الجهل الواسع النطاق الذي يلف الغالبية العظمى من النساء، فغالبيتهن، شئنا ذلك أم ابينا، لا يدركن حقوقهن وواجباتهن إزاء أنفسهن وإزاء المجتمع والدولة التي يعشن فيها. وهناك من النساء من يناضلن ضد حقوق المرأة وتمتعها بحريتها الكاملة باعتبار ذلك مخالفة للدين، وهن، كما أرى، بعيدات عن فهم حقيقة الدين.

٢- الدور السلبي الذي تمارسه كثرة كاثرة من رجال الدين تساهم في تشويه الدين وتفرض على المرأة ما لا يجوز فرضه عليها، بما في ذلك الحجاب وبالطريقة الجارية حالياً، وكثرة من رجال الدين تمارس قبل غيرها من الجماعات في الكثير من مواعظها مواقف مناهضة لحرية المرأة ودورها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبقية المجالات وترفض منح المرأة كامل حريتها وحقوقها باعتبارها ناقصة العقل، وهي لعمري إساءة كبيرة لدور المرأة ومكانتها في المجتمع ولإنسانيتها على نحو خاص.

٣- الدور السلبي العام الذي يلعبه الرجل، باعتباره اباً وأخاً وزوجاً وابناً وعماً وخالاً، إزاء المرأة وإزاء حقوقها. وهو ناجم من الجهل الذي يلف غالبية الرجال وعدم إدراك حقيقة دور المرأة في الدولة والمجتمع من جهة، والخشية على هيمنتهم في البيت والدولة والمجتمع من جهة ثانية، ودور جمهرة من رجال الدين في تسميم أفكار الرجال بما هو بعيد عن الدين إزاء الموقف من المرأة، إضافة إلى العادات والتقاليد التي نشأت في العراق عبر قرون طويلة.

إن التقاليد والعادات القديمة لا تزال فاعلة في المجتمع العراقي وعلينا مواجهتها بخمسة إجراءات أساسية، وهي:

١- أن نضع في الدستور تلك المواد التي تمنح المرأة حقاً وقوة للنضال من أجل تكريس وممارسة حقوقها وواجباتها في المجتمع، أي أن نضع في أيدي المرأة قوة القانون لتستخدمه دفاعاً عن حقوقها. وهي البداية لكل تغيير في المجتمع.

٢- أن ننشط المنظمات غير الحكومية، ومنها المنظمات النسائية، لتعمل من أجل نشر ثقافة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات لا في المدينة فحسب، بل وفي الريف أيضاً، إذ بدون مثل هذه الحركة التنويرية يصعب الوصول إلى الغايات المنشودة. وهي مهمة صعبة ومعقدة وخطرة، ولكن لا مناص منها.

٣- أن ننشط التعليم ومكافحة الأمية لا للذين في سن التعليم من النساء فحسب، بل وكذلك النسوة البالغات سن الرشد، وعلى نطاق البلاد كلها.

٤- أن تقوم الدولة بدورها التنويري والتعليمي والإعلامي لصالح تعزيز وتكريس حرية وحقوق المرأة وواجباتها في الدولة والمجتمع.

٥- أن ننشط العلاقات الثقافية بين نساء العراق ومنظمات المجتمع المدني العراقية من جهة ونساء العالم ومنظمات المجتمع المدني الدولية والإقليمية وفي الدول المختلفة من جهة أخرى، من أجل تبادل الخبرة والمعارف والتجارب النضالية في سبيل ضمان الاستجابة لحقوقهن.

ولا شك في أن المرأة العراقية بحاجة إلى دعم كبير من الرجل في هذه العملية المعقدة وبحاجة إلى دعم دولي ومنه الأمم المتحدة ومنظمة حقوق الإنسان التابعة للجمعية العامة ومنظمات حقوق الإنسان المختلفة والمنظمات النسوية في الدول المختلفة، ولكن عليها هي بالذات أن تكافح في البيت وفي المجتمع وفي كل مكان من أجل أن يتضمن الدستور الجديد تلك المواد الأساسية التي لا بد لنا من تأكيدها وقد كتبنا عنها الشيء الكثير، ومنها بشكل خاص:

أولاً: تأكيد المساواة التامة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات وأمام القانون.

ثانياً:الاعتراف بجميع اللوائح والمواثيق والعهود الدولية التي تقر حقوق المرأة ومساواتها بالرجل.

ثالثاً: تحريم جميع اشكال التمييز إزاء المرأة ومعاقبة مرتكبيه.

رابعاً: حق المرأة في احتلال جميع المناصب والمراكز في الدولة الفيدرالية العراقية كأخيها الرجل، بما في ذلك رئاسة الجمهورية ورئاسة الإقليم ورئاسة الوزراء ومجلس النواب والقضاء والجامعات والمنظمات المهنية وغير الحكومية... الخ. وضمان نسبة تتراوح بين ٣٥-٤٠ ٪ حالياً في مختلف المجالات الحكومية وأجهزة الدولة وفي غيرها من المجالات.

خامساً: رعاية الأمومة والطفولة وضمان حقوقهما المشروعة وتأمين مستلزمات ذلك.

سادساً: ضمان التعليم الإلزامي للبنات كما للأولاد إلى نهاية الدراسة المتوسطة كمرحلة أولى والدراسة الثانوية كمرحلة لاحقة، إضافة إلى ضمان إمكانية القبول بنسب مناسبة للبنات في الدراسات المهنية والفنية والجامعية.

ويمكن لهذه المبادئ أن تتجلى بتفاصيل أخرى في قوانين تصدر عن مجلس النواب العراقي، وقد نشرتها سابقاً وأعيد نشرها لتأكيدها مجدداً، وهي:

١- إقرار المساواة التامة وفي جميع المجالات. كما أقرتها المادة الأولى وبقية مواد اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، وكذلك اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة ولائحة حقوق الإنسان وبقية الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الدولية الخاصة بحقوق النساء في العالم.

٢- إلغاء جميع القوانين والنظم والتعليمات المخلة بحرية واستقلالية وحقوق المرأة ودورها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية ومساواتها التامة بالرجل.

٣- تكريس حق المرأة في احتلال بين ٣٥-٤٠٪ من المقاعد والمناصب الحكومية وفي مختلف الوزارات والدوائر الرسمية والسلك الدبلوماسي وفي مختلف النقابات والمنظمات المهنية حيث يكون العمل مختلطاً. ويفترض أن لا تقف هذه النسبة حجر عثرة في طريق زيادة نسبة المرأة في حالة توفر الكفاءة والمقدرة، إذ أن الغبن الذي تعرضت له المرأة طوال القرون والعقود المنصرمة شديد جداً لا بد من تجاوزه بسرعة وحيوية. ويمكن زيادة هذه النسبة مستقبلاً بما ينسجم ونسبة المرأة في المجتمع.

٤- دعم الجهود المبذولة حالياً لمكافحة الأمية بين النساء الكبار عبر تنشيط الدورات الحكومية ومدارس مكافحة الأمية ودورات الجمعيات المهنية والمدارس المسائية.

٥- تطوير دور المنظمات النسوية المهنية والديمقراطية وتقديم كل أشكال الدعم من أجل ربط المرأة بهذه التنظيمات غير الحكومية ومساعدتها على تطوير دورها الثقافي والاجتماعي والمدني.

٦- الأخذ بمبدأ التعليم المختلط بين البنات والأولاد لما في ذلك من تأثير إيجابي على العلاقات الإنسانية غير المعقدة بين الإناث والذكور والتعليم بروح المساواة والرؤية السوية للبنت والولد، وضمان التقدم والتطور في التكوين الثقافي الإنساني للمرأة.

٧- تدريس مبادئ حقوق الإنسان واتفاقية حقوق المرأة السياسية واتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وتحريم التعذيب... الخ في مختلف المدارس والمعاهد والكليات والجامعات العراقية بما يحقق وعياً مشتركاً بالحقوق المتساوية بين النساء والرجال، إضافة إلى إلقاء المحاضرات التثقيفية بخصوص حقوق المرأة في المعامل والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

٨- تحريم الاعتداء وما يسمى بتأديب المرأة تشريعاً ومعاقبة من يمارس ذلك. وتحريم القتل بحجة غسل العار وإنزال أشد العقوبات القانونية بفاعليه، ومنع ضرب الأطفال ومعاقبة من يمارسه.

٩- منح المرأة حريتها التامة في التخلص من قيود الحجاب الراهنة التي تتجاوز المنصوص عليه في القرآن والسنة كثيراً وجعلتها في سجن إضافي للسجون النفسية والعقلية التي تعيش فيها حالياً.

١٠- تأمين برامج تلفزيونية وإذاعية ووسائل إعلامية أخرى للمرأة لتمارس دورها فيها وتطرح من خلالها مشكلاتها وتطلعاتها ومشروعاتها الراهنة والمستقبلية وتعبئة النساء بشأن أهداف نضال المرأة.

١١- تأمين مستلزمات مساعدة النساء المعوقات في التعليم والتوظيف أو المعالجة...الخ.

١٢- العمل من أجل مكافحة البطالة المنتشرة بشكل خاص بين النساء وضمان حقهن في العمل في جميع المجالات من دون استثناء وحصولهن على أجر مساو لأجر الرجل، وتوفير مستلزمات عمل المرأة على وفق حاجاتها كامرأة وأم ومربية ومنتجة في آن واحد، وتأمين مستلزمات رعاية الطفولة وتخفيف العبء عن المرأة من خلال الرجل وتسهيلات الدولة.

١٣- تطبيق مبدأ تحريم الزواج بأكثر من امرأة واحدة، مع تنظيم الحالات الاستثنائية بقانون. وضمان الحقوق المتساوية للزوجين أمام القانون وإزاء المسؤوليات العائلية.

١٤- إقرار مبدأ مشاركة الرجل في العمل المنزلي وتربية الأطفال والكف عن استمرار هيمنة المجتمع الذكوري على الحياة العامة وإلقاء عمل البيت والتربية على عاتق المرأة وحدها وحرمانها من حقها في العمل خارج البيت أو التمتع باستقلاليتها. فالرجل والمرأة متساويان في مسؤولية إدارة شؤون المنزل وتربية الأطفال وتأمين الحالة الاقتصادية للعائلة.

١٥- ضمان تكريس حق المرأة الكامل دستورياً في احتلال جميع المراكز والمناصب الحكومية ابتداءً من منصب رئيس الجمهورية ومروراً بالوزارات ودوائر الدولة والقضاء وفي الجيش والشرطة والأمن، بغض النظر عن القومية أو الدين أو المذهب أو الفكر.

١٦- تشجيع النشر النسوي بمختلف أشكاله وضمان التحاق النساء بالعمل الإعلامي، سواء أكان في الصحافة أم التلفزة أم الإذاعة أم غيرها، ودعم مشاركة النساء في مختلف النشاطات الإبداعية من دون استثناء وتوفير السبل المناسبة لنشر نتاجاتها الفكرية المختلفة.

١٧- توفير مستلزمات مشاركة المرأة في المؤتمرات والفعاليات العربية والإقليمية والدولية بهدف رفع مستوى التبادل العلمي والمعرفي والخبرة في مجال نضال المرأة ودورها في المجتمع والدولة.

ولا شك في أن هناك الكثير من الحقوق والواجبات التي يفترض أن تنظم وأن ينص عليها، سواء أكان ذلك في الدستور الدائم أم في قوانين خاصة أم في نظم وتعليمات إدارية. وأرى أن علماء الدين الأوفياء لدينهم، أياً كان هذا الدين، ولشعوبهم ووطنهم وقيمهم السليمة يمكنهم أن يلعبوا دوراً مهماً وحيوياً، ويفترض أن يلعبوه، لصالح تنوير المرأة والمشاركة في العملية التنويرية الدينية لصالح المبادئ والأسس التي تحدثنا عنها في أعلاه التي تتماشى مع اتجاهات تطور المجتمع البشري ولا تتعارض مع القيم الأساسية في الأديان المختلفة.

ملاحظة: يرجى من الأخوة الذين اطلعوا على الحلقة الثانية من هذه السلسلة أن يقرأوا الفقرة كما يلي، إذ أن كلمة (عدم) قد سقطت سهواً قبل كلمة توزيع السلطة مع الاعتذار..:

,٤ كما يستوجب أن يتضمن الدستور عدم توزيع السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس المحاصصة بين أتباع الأديان والمذاهب المختلفة، إذ أن في ذلك إخلال حقيقي بحق المواطنة وحقوق الإنسان.

> لا يزال العراق يعيش مجتمعه الذكوري الوحيد الجانب فكراً وتشريعاً وممارسة ، برغم ما جاء في قانون إدارة الدولة المؤقت من تأكيد حقوق المرأة. وهي عملية إفقار حقيقية للمجتمع بسبب غياب نصفه الثاني عن الحياة بكل جوانبها ومجالاتها. وهذه الظاهرة ليست وليدة اليوم ، بل هي نتاج مئات بل آلاف السنين المنصرمة.

موســـم القطـــط الســـمان بالعـــراق

أحمد عبد العال الصكبان

قد يتذكر المطلعون على الشأن المصري ما حدث في نهاية السبعينيات عندما انتقد السياسي القدير د. رفعت المحجوب انتشار الفساد ببلده مع قدوم سياسةالانفتاح الاستهلاكي التي اتبعها الرئيس المصري الراحل أنور السادات، و وصفهاالمحجوب بأنها تعمل على تربية مزيد من المتاجرين بتطلعات المواطنين والفاسدين ليزداد هؤلاء غنى و تنتفخ حساباتهم المصرفية،و لعل الكل يتذكر وصفه. هذه الفئة بال" القطط السمان " لتغدو مثلا يضرب فيما بعد عمن يتربح بغير حق على حساب مواطني بلده، الدكتور المحجوب اطلق هذه الكلمة قبل أكثر من ثلاثين عاماً فكلفته الإقالة من منصبه كأمين للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي . وأتمنى بدوري في ٢٠٠٥ ألا يكلفني هذا المقال رقبتي لأن المنصب يُعوض لكن لم أسمع برقبة تُعاد إلى الرأس بعد قطعها!علمتنا الأحداث أنه كان وراء كل حرب مشروعة أو غير مشروعة - عادلة أم لا ، تجار يفيدون من كل مراحلها ليغدوا قططا سمانا لا تتوقف أفواهها عن طلب المزيد، حتى في أثناء فترة المناوشات الكلامية و الحرب النفسية ستجد لدى هؤلاء مصدرا ما للإثراء وقتها سواء ببيع المعلومات ام ترويج الشائعات، و ستجد تجاراً كل همهم أن تندلع الحروب و تستمر، فهم منتجو سلاح و وسطاء في عمليات بيعه أو تهريبه للأطراف المتنازعة على السواء،وفي أثناء الحرب ستجد تجار حروب ينتظرون الطرف الفائز بأحر من الجمر ليصطفوا وراءه، و ستجد تجار حرب آخرين لا يبدأ عملهم إلا بعد أن تضع الحرب أوزارها، و هؤلاء لا تظن أن عملهم هو جمع جثث الضحايا و دفنها، إنهم تجار يسبقون حتى الدفانين و نابشي القبور و المتاجرين بالجثث، فهذه الفئة من التجار يستغلون مناخ الفوضى الذي تأتي به الحروب لينهبوا كل ما تقع أيديهم عليه من غنائم، و هم قطعا ليسوا مثل مواطنينا البسطاء الذين سرقوا بعض الأثاث و السلع، تجار الحروب المعنيين ياسادتي يسرقون دولة بأكملها، و هناك نماذج صارخة ممن افادوا من فوضى نهايات الحرب الاخيرة بالعراق و ما تلاها؛ إذ تربحوا وسرقوا المعدات و ما يمكن "تخليصه" من البنية الأساسية وآليات الجيش، بل وصل بهم الأمر إلى الاستيلاء على المباني الحكومية حتى الخاصة لأنفسهم. و بالطبع كان هناك تجار آخرون بعد أن هدأت المعركة قليلاً أعملوا معولهم في العراق الجريح بطريقة أخرى :حيث كان لهم نصيب في العقود الوهمية باسم إعادة الإعمار التي أحيانا لم تكن تساوي قيمة الحبر الذي كتبت به مما يذكرنا بعقود صدام في فترة مذكرة التفاهم –النهب مقابل الغذاء- عندما كانت عقود وهمية تُوقّع و مواد رديئة تُصب في أسواق العراق لتجلب للمواطن المغلوب على أمره مزيداً من الأمراض غير أمراض الفقر والحصار الموجودة أصلاً، كانت الرشاوى والعمولات تتدفق بسخاء خاصة في فترة العقود التي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب ،لتصب في جيوب تجار الحروب ، عرف العراقي وقتها - مثلما عرف في عهد الطاغية- الرشاوى للحصول على وظيفة ما، و كان الناس قد توقعوا انتفاء هذه السلوكيات بسقوط نظام صدام،تم إهدار النفط بلا رقيب أو حسيب تماما مثلما كان نفط العراق في العهد السابق يستفيد منه غير العراقيين و توضع في حسابات صدام ليشتري بهاالمشروبات الكحولية كما أثبتت تقارير الأمم المتحدة، و تكررت ثنائية مبادلة النفط بالغبن الذي يحدث نتيجة سرقة و تهريب النفط، تم الاستيلاء من قبل القطط السمان حتى على أموال المعونات الإنسانية، بل إن بعض القطط السمان وجدها فكرة مربحة أن يؤسس منظمات إنسانية ليتلقى عن طريقها أموال المانحين وهبات الطيبين لتصب غالبها في أمعاء القطط إياها. إننا إذ نعرض هذه الصورة التي قد تبدو لبعضنا متشائمة لا نملك إلا أن نأمل من الشرفاء العراقيين أن يكشفوا بدورهم بعضا من هذه الجوانب، فهي سرقات مكنت "سفهاء" من الإثراء على حساب حقوق المواطن البسيط، و هؤلاء القطط السمان يواصلون نهبهم بطرق مختلفة إلى الآن، و بعضهم لا يكتفي بالحصول على الثروة المالية لكنه يتطلع لمكاسب أدبية و سياسية طالما لم يجد من يحاسبه أو يكشفه ظنا أنه بمأمن عن مراقبين من الداخل و الخارج، لكن شرفاء العراق لن يتركوا لهم الفرصة للربح بالغنائم و لن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام محاولة بعض القطط السمان الولوج لعالم السياسة بعد كل تاريخهم القذر ونهب العراق في أقل من أشهر أعقبت سقوط نظام صدام.

إنني أتوجه بكل ثقة و أمل إلى السيد رئيس الوزراء الدكتور إبراهيم الجعفري، ولسنا نشك للحظة في طهارة يده ووطنية تاريخه و قدر حرصه على حقوق مواطني هذا البلد، و نعلم أنه منتبه لكون اقتصار حملات مناهضة الفساد على من هم خارج حكومته لن يخدم حملته في شيء؛ فالتفسير الأقرب لهذه الخطوة سيكون أنها اتخذت لإبعاد الأنظار عن أخطاء أخرى، و ستجعل العراقي يفقد المصداقية بالحكومة يوما بعد يوم، بل سيكون عدم ملاحقة بقية المسيئين و المتهمين مؤشراً على أنه ربما يكون لهؤلاء السراق نفوذ أو ضغط "ما"على الحكومة الحالية، و كلها أمور لن تفيد قطعا فيما نتمناه من توفير أجواء الثقة و تكاتف الجماهير مع الحكومة الحالية للعمل على إخراج العراق من أزمته و تحقيق سيادته الكاملة. أقول إننا نتوقع من السيد الجعفري أن يدشن على الفور حملة تطهير شاملة تطول أي فاسد مهما علت مرتبته أو مكانته العشائرية أو الدينية، من أكبر مسؤول في الوزارة بالعاصمة بغداد حتى أصغر موظف في الزبير، و حسب علمي فهناك بجوار الدكتور الجعفري شخص مقرب منه جدا نظيف اليد وعراقي غيور حريص قادر على أن يتحمل هذه المهمة. إننا نتوقع من الدكتور الجعفري أن يفعّل قوانين الرقابة على الكسب غير المشروع و أن يتم تأسيس هيئة رقابة مالية و محاسبية تطرح سؤال "من أين لك هذا" على كل من يكسب بغير حق مستغلا أوضاع البلد التي كانت تعج بمخلفات و توابع الحرب والفوضى،على أن تكون هذه الهيئة مستقلة مكونة من قضاء وقانونين ومحاسبين وخبراء مراجعة و متابعة و مراقبة مستمرة للذمم المالية للمسؤولين العراقيين والموظفين العموميين حتى المواطنين العاديين ممن اغتنوا بين ليلة وضحاها. ولا يخفى عليكم أنها ستكون مهمة شاقة ولكنها مطلوبة على الفور لتصحيح الخلل و الفساد و لإنقاذ ما يمكن إنقاذه و لمحاسبة من بوسعنا الوصول اليهم وملاحقة الآخرين بالخارج، و نستطيع بالطرق الدبلوماسية التعاون مع الأجهزة الرقابية في دول الخارج للحصول على الموقف المالي للذين هم خارج العراق و هو ما أعتقد أنه مفيد ايضا لاختبار جدية هذه الدول في حسن نيتها و موقفها من العراق الجديد و حكومته المنتخبة . و إن لم تستطع الحكومة ذلك فهناك العديد من الطرق القانونية للحصول على هذه المعلومات، و بالحصول على هذه المعلومات نستطيع بحسبة بسيطة معرفة حجم الثراء المتحقق في فترة ما قبل الحرب و ما بعدها ، وسؤالهم من أين لكم هذا، فإن اثبتوا طهارة مصادرها فخيرعلى خير "وأبوكم الله يرحمه" و إن لم يثبتوا شرعية الأموال فلسجن (أبو غريب) وبئس المصير ومصادرة أموالهم أينما كانت. كما نشدد على استعادة أملاك الدولة والأرض والعقارات التي استولى عليها بعض الأحزاب و الحركات و الشخصيات و حتى الأفراد بعد سقوط صدام فهذه أموال الشعب العراقي وليست أموال صدام ، وممتلكات البعث المنحل هي أموال الشعب وليست أموال "بنك العوجة" لذلك يجب أن تعاد للدولة، وان أراد شخص او حزب الاحتفاظ بها أو شراءها –بثمنها الحقيقي و ليس بمبلغ أو بأيجار رمزي - فليدفع ثمنها للخزينة العامة، و بديهي أن الدولة غير ملزمة بإعطاء مقرات ومنازل للسياسيين ، و لو كان الحال كذلك فلتعامل الدولة مع الجميع بالمبدأ نفسه وتعطي كل حزب ومنظمة مقراً وبيتاً و سلاحاً للحراسة و سيارات الخ، وبحسبة بسيطة سنجد أن في العراق ١٨ محافظة وأنه لدينا مالا يقل عن ١٠٠٠ حزب بينهم الحزب السياسي والحزب العائلي وحزب المنشقين من الحزب الفلاني وحزب الزعلانين والمطرودين وغير ذلك،و بذلك يصبح على الدولة أن توفر ١٨٠٠٠ مقراً مجهزاً لكل الأحزاب بالبلد، و إذا حسبنا قيمة كل مقر وتجهيزاته بمبلغ نصف مليون دولار مثلاً، سيكون المبلغ المطلوب ٩ مليارات من الدولارات كلفة مقار الأحزاب العراقية !

٩ مليار دولار ... هل تعلمون ياسادتي كم من مستشفى سيُبنى وكم من مدرسة ستُؤهل وكم من مريض سيعالج وكم من إمرأة ستُستر بمثل هذا المبلغ ؟؟ أكرر بالنهاية ثقتي في حكمة السيد الجعفري و حميته و حرصه على إعلاء الحق وملاحقة الفساد و الفاسدين جميعا وبلا استثناء وعدم الصمت على هضم حقوق المساكين، أقول له ياسيدي التاريخ يُكتب مرةً واحدةً بحبر لا يمكن محوه .